مدير مركز التراث العالمي لـ«الثورة»:

لجنة التراث العالمي تعتبر «زبيد» تحت الخطر!!

□ الحفاظ على التراث الثقافي الإنساني مهمة ليست سهلة وطريق غير مفروش بالورود، حتى وإن كانت اليونسكو هي مَن تقود هذه المعركة، فإنها صورة مصغرة تجسد واقع التراث العالمي، رسمها فرانسيسكو بدرين، مدير عام مركز التراث العالمي، الذي يؤكد أن المنظمة الدولية تنظر في (٢٠٠) مشكلة تتوزع على (٢٠٠) مدينة مسجلة على قائمة التراث العالمي، ويعتقد أن مسؤولية الحفاظ على هذه المدن تعد أشبه بمهمة المغامرات الصعبة، واضعاً ثلاثة شروط رئيسية لإنجاح هذه المهمة.

في السطور القادمة يكشف الخبير الأممي بعض التفاصيل عن دور اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث والمواقع المسجلة في القائمة العالمية وتلك الواقعة تحت الخطر، وهاكم التفاصيل :

لقاء/محمد السيد

مسؤولية الحفاظ على المدن التاريخية أشبه بالمغامرات الصعبة

شطب أي موقع من اللائحة العالمية قرار أخير... وهذه هي الأسباب

الحفاظ على التراث

□ ما هي الآلية التي تعتمدها اليونسكو في مجال الحفاظ على التراث الثقافي؟

– تعمل اليونسكو على حماية التراث الثقافي العالمي منذ نشأتها معتمدةً على ثلاث أدوات للمساعدة في عملية الحفاظ ، يتمثل العامل الأول في الحملات الدولية التي تنفذها المنظمة، وتهدف في الأساس إلى الدعوة للحفاظ على المعالم التراثية والحضارية والمناطق ذات الخصوصية في التراث الثقافي العالمي، سواء أكانت هذه الدعوات موجهة إلى الحكومة أو إلى المنظمات الإقليمية أو المحلية، ومن أهم هذه الحملات التي تم تنفيذها من قبل المنظمة، حملة إنقاذ مدينة النوبة المصرية، والحملة الدولية الخاصة بإنقاذ مدينة صنعاء القديمة ومدينة شبام حضرموت، ولا أكون مبالغاً إذا قلت أنه نتيجة لهذه الحملات – بالإضافة إلى الجهود المحلية التي تم بذلها في هذه المناطق من قبل السلطات – أثمرت الجهود الكبيرة في الحفاظ على هذه المناطق، وكذا الحفاظ على مناطق التراث الثقافي في العديد من بلدان العالم، وتتمثل الآلية الثانية أو العامل الثاني في تلك المؤتمرات الدولية لحماية التراث، والتي تكون بمثابة أجراس خطر تسلط الضوء على قضايا وهموم وواقع التراث الثقافي في العالم، ومن أهم هذه المؤتمرات : مؤتمر التراث العالمي الذي عقد عام ١٩٣٢م، بالإضافة إلى المعاهدات الأخرى الخاصة بحماية مواقع التراث والمحافظة على الآثار، وهذه المعاهدات سعت المنظمة إلى تحقيقها، ومنها معاهدة منع تهريب الآثار والمتاجرة بها، ومعاهدة حماية الآثار أثناء فترة الحروب، ومعاهدة حماية التراث الثقافي، وهذا بدوره يعد إحدى وسائل الحفاظ على التراث الثقافي الذي ناضلت المنظمة الدولية من أجل إنجاز هذه المعاهدات.

لجنة التراث

□ جرت العادة أن تعقد لجنة التراث العالمي اجتماعاً سنوياً، يا ترى أين مكان انعقاد الاجتماع القادم؟ وما أبرز القضايا المطروحة للنقاش؟

– لقد تقرر انعقاد اجتماع لجنة التراث العالمي لليونسكو في يوليو القادم بجنوب أفريقيا، وهناك الكثير من القضايا الهامة التي تنتظر مناقشتها في هذا الاجتماع، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة التراث العالمي، حيث ستتم مناقشة اقتراحات تسجيل مواقع أثرية جديدة عن طريق إخضاعها للدراسة من قبل لجنة التراث، سواء أكانت هذه المواقع التي تتقدم بها الدول ثقافية أو طبيعية أو مختلطة، كما ستدرس اللجنة من جديد لائحة التراث العالمي المهدد، حيث ستكون مدينة زبيد – التي تم إدراجها في قائمة التراث العالمي عام ١٩٩٣م وأصبحت الآن داخل لائحة التراث العالمي تحت الخطر – ضمن المواضيع الهامة التي ستتطرق إليها لجنة التراث في اجتماعها القادم، كما ستتم مراجعة الإجراءات والخطوات التي اتخذتها الجهات المعنية في اليمن للحفاظ على هذه المدينة التاريخية، كما نتمنى أن نحصل على تقرير شامل بهذا الخصوص يشير إلى ما قامت به الحكومة اليمنية من أجل صون التراث الثقافي والحضاري لمدينة زبيد.

مواقع التراث

□ كم عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي وتلك الواقعة تحت الخطر؟

– عدد المدن المسجلة في قائمة التراث العالمي يتجاوز الـ (٢٠٠) مدينة، ولدينا نحو (٨٨) موقعاً مسجلاً في هذه القائمة، وهناك (١٣٠٠) موقع تضمها اللوائح المقدمة إلى اليونسكو من قبل الدول الأعضاء لأفضل المواقع في العالم، والتي من الممكن أن تكون في المستقبل مواقع تراث عالمي، وفي ما يتعلق بمواقع التراث العالمي الواقعة تحت الخطر فإن عددها يتجاوز الـ (٣٠) موقعاً، وهي مواقع عادة ما تكون معرضة للعديد من التهديدات، كعمليات السلب والحروب والتلوث الصناعي أو الاعتداء والزحف العمراني الحديث وغيرها من العوامل.

امتيازات وواجبات

□ ما واجبات وامتيازات المدينة التي يتم ضمها إلى قائمة التراث العالمي؟

– أولاً أحب أن أشير إلى أن انضمام المدينة إلى سجل التراث العالمي يترتب عليه واجبات على الدولة الموقعة على معاهدة الحفاظ على التراث الثقافي بحماية المدن والمواقع المسجلة في القائمة الدولية، ويوجد هناك تعهد من قبل المجتمع الدولي بالإشراف على جهود هذه الدول، كما أن إعلان انضمام أي موقع أو مدينة إلى قائمة التراث العالمي يأتي بمثابة التأكيد لبقية دول العالم بأهمية ومكانة هذا الموقع التاريخي كإرث إنساني عظيم، بالإضافة إلى أنه يستفاد من هذا الإعلان في عملية توفير المعونة الفنية لهذه المنطقة ومساعدة الحكومات، مركزياً ومحلياً، في عملية الحفاظ.

شروط

□ متى يُتخذ قرار ضم أي موقع إلى سجل التراث العالمي؟

– انضمام أي موقع إلى القائمة الدولية محكوم بجملة من الشروط والخصائص التي يجب أن تتوفر في هذا المكان، فلا يتم تسجيل أي موقع إلاّ إذا توفرت فيه خصوصيات معينة، كأن تكون له قيم غير عادية وقيم عالمية، متفرداً بأصالة تاريخية وحضارية واضحة، والجانب الثاني أن تكون هناك قوانين وتشريعات في تلك الدول تحث على حماية هذه المواقع، بالإضافة إلى وجود جهات مختصة تتولى الإشراف المباشر على عملية الحفاظ، وإذا ما توفرت جميع هذه الشروط فإن على الحكومة تحضير لائحة تسمى «اللائحة التمهيدية» يتم خلالها ترشيح المواقع التي تعتقد أنها مؤهلة للدخول ضمن قائمة التراث العالمي، وبعد ذلك تُرشّح هذه الدولة موقعاً معيناً من بين هذه المواقع المقترحة في هذه اللائحة وتتم عملية استكمال وتحضير الملف الخاص بها للتسجيل.

قرار الشطب

□ ومتى يُتخذ قرار شطب الموقع من القائمة العالمية؟

– أولاً أحب أن أوضح نقطة في غاية الأهمية، وهي أن منظمة اليونسكو لا تلجأ إلى قرار الشطب إلاّ بعد أن تكون قد استنفدت جميع الوسائل والحلول في سبيل العمل على إبقاء الموقع في قائمة التراث العالمي، لكن عندما لا تلقى أي تفاعل أو تعاون إيجابي من قبل الحكومات – مما يجعلها تجد نفسها أمام طريق مسدود – فإنها تعمد إلى شطب الموقع من القائمة الدولية، علماً أنه يقع على لجنة التراث العالمي مسؤولية السهر على تطبيق اتفاقية حماية التراث العالمي، الثقافي والطبيعي (١٩٧٢م)، وذلك من خلال دراسة التقارير حول حالة حفظ المواقع المسجلة، وتطلب من الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة في حال تعرّض المواقع لسوء الإدارة، كما تمول اللجنة جملة من المشاريع عن طريق صندوق التراث العالمي، وكذا المساعدة في عمليات التدخل العاجلة، وتدعم عمليات التدريب والتأهيل، باختصار تقوم المنظمة أولاً بإسقاط المدينة أو الموقع في قائمة التراث العالمي تحت الخطر، حيث تُمكننا هذه الآلية من مناداة المجتمع الدولي إلى العمل على إنقاذ وحماية المدينة، ثم بعد ذلك تلجأ المنظمة إلى الخطوة الثانية والأهم عن طريق إعداد استراتيجية عمل لحماية هذه المدن، أضف إلى ذلك القيام بتنفيذ حملات دولية لهذا الهدف والسعي إلى إدراج مخطط الحفاظ عليها ضمن اهتمامات الدول والحكومات.

مغامرة صعبة

□ كيف تنظرون إلى مهمة الحفاظ على المدن التاريخية؟

– عندما يكون الشخص في مكان ما فإنه لا ينظر إلاّ إلى المشكلة التي تواجهه في هذه المنطقة، لكننا في الجانب الآخر في منظمة اليونسكو لدينا (٢٠٠) مدينة مسجلة في قائمة التراث العالمي، ونؤكد أننا ننظر في (٢٠٠) مشكلة، فالحفاظ على المدن التاريخية عادة ما يشبه المغامرات الصعبة، خاصة وأن هناك قوى داخلية وخارجية تؤدي إلى التحول الداخلي والخارجي حول هذه المدن التاريخية، وعادة ما ترتبط هذه القوى كلياً بالبيئة التي أدت إلى وجودها في المقام الأول، خاصة وأنها تأتي بعد حدوث تغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية كثيرة أبعدتها كثيراً عن البيئة الأساسية التي يجب أن تنتمي إليها، بمعنى آخر أن جهود الحماية لا يمكن لها أن تتم إذا ما اعتمدنا على النظم والأساليب التقليدية للحماية، وإنما يجب أن تتحول إلى سياسة رسمية واستراتيجية حكومية في المقام الأول.

استراتيجية

□ تحدثت عن ضرورة توفر استراتيجية للحماية في المدن التاريخية، لكن ماذا عن عوامل نجاح هذه الاستراتيجية؟

– صحيح أن أي استراتيجية للحماية لا يمكن أن تكون ناجحة إلاّ إذا توفرت فيها ثلاثة عوامل : العامل الأول والأهم توفر الإرادة السياسية لعملية المحافظة على المدن التاريخية، لأنه إذا لم تتوفر القناعة والإرادة السياسية فإنه لا يمكن أن يتم أي شيء في هذا المضمار، والعامل الثاني يتمثل في الاقتصاد، فلا يمكن تطوير أية مدينة أو المحافظة على كيانها وهي تعيش حالة اقتصادية متدهورة ومتدنية، وبالتالي تكون عبارة عن مدينة فارغة هجرها سكانها، كما يجب النظر إلى أهمية القيمة التاريخية لهذه المدن، أما العامل الثالث والأخير فيتمثل في الثقافة والوعي المجتمعي، وذلك من خلال قدرة الناس على تبني ثقافتهم التاريخية وإعطاء مسؤوليات الحفاظ على هذه المدن والمواقع التراثية لأولئك الأشخاص الذين لديهم القدرة الكاملة والمعرفة الفنية الشاملة للحفاظ على هذا التراث، مع الإشارة إلى أن وعي المجتمع بأهمية إرثه الحضاري والثقافي يلعب هو الآخر دوراً مهماً في الحفاظ على التراث الثقافي، فهذه النقاط الثلاث لا يمكن أن تنفصل عن بعضها البعض، بل يجب أن تكون مترابطة معاً، فهي أشبه ما تكون بأعمدة أو أرجل الطاولة، حيث يجب أن تكون بنفس المستوى والارتفاع، ويبقى التحدي الأكبر في نجاح هذه الاستراتيجية معتمداً على خلق توازن فاعل ودقيق بين هذه القضايا والشروط الثلاثة المتمثلة في الإرادة السياسية والاقتصاد والثقافة بهدف عمل تحريك ودعم عملية الحفاظ وإنجاحها.

التراث الشفهي

□ ماذا عن دور المنظمة في مجال توثيق التراث الشفهي والشعبي؟

– هناك جهود للمنظمة في هذا المجال، حيث تقوم منظمة اليونسكو بمساعدة الدول الأعضاء في مجال توثيق التراث بعدة وسائل وطرق، علماً أن هناك دولاً تتبع آليات وأساليب معينة للتوثيق، وهذا عمل بلا شك يُنفذ على المدى الطويل، فعلى سبيل المثال هناك فلسطين، حيث قمنا بالتعاون مع السلطة الفلسطينية بتحضير أول توثيق للتراث الفلسطيني.

المعاهدات الدولية

□ كيف تجدون المعاهدات الدولية في مجال الحفاظ على التراث الثقافي؟ وهل تلقى هذه المعاهدات تفاعلاً من قبل الدول؟

– لقد سعت المنظمة إلى إيجاد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي ساهمت بشكل كبير في حماية التراث الثقافي، كمعاهدة منع تهريب الآثار أو المتاجرة بها، ومعاهدة حماية الآثار أثناء فترة الحروب، لكن تظل اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (١٩٧٢م) أهم هذه الاتفاقيات، فهي تشكل الآلية الأساسية لعمل اليونسكو وإحدى الأدوات الدولية التي نالت عدداً قياسياً من التوقيعات عبر العالم، حيث يصل عدد الدول الأطراف فيها إلى نحو (١٧٦) دولة، تتعهد من خلال المصادقة عليها بالحفاظ على المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي، وذلك من خلال إنشاء الإطار التشريعي والقانو

تراث بلاد الرافدين تعرض للنهب على مدى عشر سنوات

ن ي الملائم لها، وبموجب هذه الاتفاقية يجري حالياً حماية المئات من المواقع الأثرية التي تقع في أكثر من مائة بلد طرف في الاتفاقية.

للأسف الشديد

□ أنتقال إلى الشأن العراقي وعنه أسأل: أين موقع اليونسكو اليوم من تراث العراق؟

– العراق يمتلك إرثاً حضارياً وثقافياً كبيراً يمتد إلى آلاف السنين، فهو موطن تكون المجتمعات الإنسانية من ناحية الزراعة وتأسيس الحرف واللغات، كما أن العراق يضم نحو مائة ألف منطقة تراثية، فالمجتمع الدولي بصورة عامة يدرك أهمية وقيمة تراث هذا البلد الذي يحظى باهتمام منظمة اليونسكو، وقبل الحرب كانت المنظمة تؤدي دورها بيسر في مجال الحفاظ على المدن والمواقع التراثية دون تعقيدات، إلى أن أعلنت الحرب على العراق، وعندها تغير كل شيء، أما اليوم فإن الحماية تتم عن طريق التواصل والتنسيق مع الجيش الأمريكي، وسوف تعود المنظمة الدولية إلى تأدية عملها في العراق بعد الانتخابات وعندما يسود الأمن والاستقرار.

مافيا منظمة

□ ماذا حصل بالضبط في العراق؟

– العراق فقد الكثير من آثاره وتراثه الثقافي، ليس بسبب الحرب الأخيرة فقط، بل خلال عشر سنوات مضت عن طريق عصابات تهريب الآثار، ومن ثم بيعها في السوق الدولية، فخلال هذه الفترة لم تسلم المناطق الأثرية من اعتداءات نفذتها مافيا منظمة، وبعد وقوع الحرب عادت هذه المافيا بقوة لتمارس مهنة احتراف سرقة الآثار، حيث ساعدها في ذلك الفراغ الحاصل في السلطة وأجواء الفوضى التي عمّت كل شيء والاختلالات الأمنية، وتعد سرقة الآثار من متحفي بغداد والنجف من أكبر العمليات التي نفذتها هذه المافيا، كما سُرقت الكثير من المخطوطات الهامة التي كانت تتواجد في الخزائن العراقية، حيث تشير المعلومات إلى أن العراق كان يمتلك منها نحو مائة ألف مخطوطة، مما جعلها أكبر مجموعة مخطوطات في العالم تحكي تاريخ الحضارتين البابلية والآشورية، حيث سُرقت من هذه المجموعة – للأسف الشديد – نسبة كبيرة لم نتمكن من إعادة سوى جزء منها، وأحب أن أنوه هنا بأن الممتلكات والمقتنيات الأثرية في العراق تعرضت لنوعين من السرقة : النوع الأول تم عن طريق مجموعات وعصابات تحترف سرقة الآثار، فيما النوع الآخر تم عن طريق العديد من المواطنين الذين وجدوا أبواب المتاحف مفتوحة أمامهم بعد أن كانت هذه العصابات قد غادرت هذه الأماكن!!

تدارك الوضع

□ ما جهود المنظمة في مجال استرجاع تراث العراق المنهوب؟

– استشعاراً من المنظمة بمدى الكارثة التي لحقت بالتراث الثقافي والحضاري في العراق، سعت جاهدة في سبيل تدارك الوضع والحفاظ على هذا الإرث الإنساني العظيم، فبعد الحرب تم تأسيس ما يسمى بـ «مجلس الحكومة الدولية»، مكوّن من مختصين من العراق ومنظمة اليونسكو والدول الأوروبية بهدف التعاون في الحفاظ على الآثار العراقية وحماية المدن التاريخية، كما كان الهدف الأساسي من إنشاء هذا المجلس هو متابعة وجمع كل الآثار التي تم تهريبها، حيث أثمرت تلك الجهود عن استرجاع العديد من هذه الآثار والمقتنيات، وكان لنا تنسيق – أيضاً – مع خطباء المساجد بهدف استرجاع الآثار التي بحوزة المواطنين، وبالفعل استعدنا نسبة كبيرة منها ولا نزال نعمل على استعادة الجزء الآخر من هذا التراث.